في ظل المواقف و التصريحات المثيرة للجدل التي رافقته

انقلاب الغابون صنيعة فرنسية أم ثورة قصر؟

الوفاق/ خاص
جميل رحال

في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٢٣، انتهى حكم علي بونغو في الغابون، بعد انقلاب عسكري قام به ضباط من فرقة الحرس الجمهوري (RGP)، وهي وحدة نخبة تحمي الرئاسة. وقد قاد المحاولة ضابط يدعى بريس كلوثير أوليغي نغيما، الذي أعلن أنه يمثل "اللجنة للانتقال واستعادة المؤسسات". وقال إنه يهدف إلى "إنهاء النظام الحالي" و"إعادة السعادة للشعب الغابوني".

مواقف مريبة

و أثارت ردود الفعل من قبل فرنسا و أوروبا على انقلاب الغابون، الكثير من شك حول طبيعته و دوافعه، فعلى الرغم من الإقدام على إدانة الانقلاب، إلا أن بعض التصريحات والمواقف التي صدرت لاحقاً منها تظهر تضاربًا أو تحفظًا في دعم حكومة بونغو، الذي كان يعد راعياً للمصالح الغربية والفرنسية، و من قبله والده كذلك.
فمثلاً، فرنسا أعلنت إدانتها للانقلاب ومتابعتها للوضع عن كثب. ولكنها لم تذكر اسم بونغو أو تطالب بإطلاق سراحه. كما لم تشير إلى أي تدخل عسكري لحماية حكومته، كما فعلت في انقلابات سابقة في إفريقيا، و آخرها انقلاب النيجر، التي سعت لتجييش افريقيا ضده و التهديد بالتدخل العسكري. وبدلاً من ذلك، قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية إن فرنسا "ستظل منفتحة على التطورات" في الغابون.
أما المفوض الأوروبي للأمن والخارجية، جوزيب بوريل، فأثار جدلاً حول مصداقية الموقف الأوروبي من انقلاب الغابون، بقوله "الانتخابات التي جرت في الغابون كانت مثيرة للجدل، ولم تكن ديمقراطية كاملة، الغابون ليست ديمقراطية كاملة، هي دولة تحكمها عائلة واحدة منذ خمسين عامًا".
وبهذه التصريحات، بدا بوريل وكأنه يبرر الانقلاب أو يدعمه بشكل غير مباشر ويقول أنه على حق.
فإذًا، يمكن القول إن الموقف الفرنسي والغربي من انقلاب الغابون يدعو للشك، فهو يختلف عن مواقفهم من الانقلابات السابقة في إفريقيا، ولا يظهر أي تضامن حقيقي مع حليفهم بونغو، كما جرت العادة مع حلفائهم الآخرين.

> الانقلاب فرنسي بالكامل و فرنسا هي التي تقف وراءه، و ذلك سعياً منها إلى استبدال بونغو بشخص تعرفه من داخل نظامه

علاقة بونغو المتوترة مع فرنسا

الرئيس بونغو الابن هو علي بونغو أونديمبا، تولى الحكم في الغابون في عام ٢٠٠٩، خلفا لوالده عمر بونغو أونديمبا، الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود. وهو حليف قديم لفرنسا، التي كانت القوة الاستعمارية السابقة للغابون، والتي حافظت على علاقات اقتصادية وعسكرية معه، ولكن علاقة بونغو بفرنسا شهدت تدهورا وتوترا في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب، منها الأصوات التي تعالت في فرنسا و اتهمت بونغو بالفساد والاستيلاء على المال العام، و وصل الأمر إلى إطلاق السلطات الفرنسية تحقيقًا في ثروة عائلة بونغو، وصادرت بعض ممتلكاتهم في فرنسا. وأثار هذا التحقيق غضب بونغو، الذي اعتبره تدخلا في شؤونه الداخلية، وانتهاكًا لسيادته ، كما اختلف بونغو مع فرنسا حول قضايا سياسية وإقليمية، مثل التدخل في ليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ،و من جهة أخرى فقد حاول بونغو الإبتعاد عن فرنسا و الإتجاه نحو شركاء دوليين آخرين، مثل الصين والمغرب و بعض الدول الإسلامية ، فمثلاً أقدم بونغو على ضم بلاده إلى مجموعة "الكومنولث" للدول الناطقة بالإنجليزية في مؤشر واضح على رغبته بالإبتعاد عن الفرنسيين. و على الرغم من كل هذه الأمور ولاسيما قضايا الفساد المالي و الإنتخابي و غيرها، إلا أن القيادة الفرنسية كانت تغض الطرف عن بونغو, طالما يقوم بحفظ مصالحها في بلاده، و تجلى ذلك في إقدامها على طرد نائب الدولة للتعاون الفرنسي الأفريقي في حكومة الرئيس نيكولا ساركوزي "جان ماري بوكيل" من منصبه، فقط لأنه هاجم بونغو على الملأ.

> الموقف الفرنسي والغربي من انقلاب الغابون يدعو للشك، فهو يختلف عن مواقفهم من الانقلابات السابقة في إفريقيا

السيناريوهات محتملة

وبعدكل ما استعرضناه من معطيات، بإمكاننا القول أن هنالك سيناريوهين محتملين لهذا الانقلاب، السيناريو الأول: أن الانقلاب صنيعة فرنسية و فرنسا هي التي تقف وراءه، و ذلك سعياً منها إلى استبدال بونغو بشخص تعرفه من داخل نظامه، فقط ليكون وجهًا جديدًا يرعى المصالح الفرنسية في الغابون، لاسيما مع تدهور علاقة بونغو بفرنسا خلال السنوات الأخيرة، و تطبيقًا لما صرح به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤخرا بعد انقلاب النيجر، بأنه يجب البحث عن شركاء جدد لفرنسا في أفريقيا، خصوصا مع حدوث سلسلة انقلابات ذات نزعة معادية للغرب و فرنسا، فأرادت الأخيرة أن تتدارك الموقف قبل أن يحدث انقلاب من نوع آخر تقوم به قوى وطنية تريد استغلال الصحوة المنتشرة حالياً في المنطقة، أو حتى انقلاب بدعم خارجي، لاسيما أن أنظار القوى الكبرى في العالم متجهة حاليا نحو افريقيا، فلهذا و جدت فرنسا ضالتها في نغيما ، فهم على معرفة جيدة به لأنه من أقرب المقربين من عائلة بونغو، وكان يعمل كحارس شخصي لعمر بونغو، وكان مسؤولًا عن أمن علي بونغو.
أما السيناريو الثاني أن الانقلاب لم يكن نتيجة لتنسيق فرنسي، ولكن سعت فرنسا والغرب إلى احتوائه.حيث قام الانقلاب من داخل النظام ونُفِّذ بواسطة شخصية مُقربة جدًا منه، ومن الممكن أن يكون هذا الانقلاب نتيجة لخلافات وتطلعات شخصية وسياسية،- هذا ما أشار إليه المعارض الغابوني أوندو أوسا الذي وصف الانقلاب بأنه "ثورة في القصر" حيث قال: "يجب أن نضع هذا الأمر في سياقه، فهو ليس انقلابًا عسكريًا بل ثورة في القصر- و لكن و على الرغم من أن أوروبا و فرنسا سارعوا في البداية إلى التنديد بالإنقلاب الذي أطاح بحليفهم ،إلا أن تصريحاتهم و مواقفهم التالية قد تعكس رغبتهم باحتواء الإنقلاب من خلال مواقف غير تصعيدية ، و بدى ذلك واضحاً بالمقارنة مع مواقفهم اتجاه انقلاب النيجر، من ناحية عدم التجييش و التلويح بتدخل عسكري و غيرها من المواقف، فلعلهم أرادوا طمأنت قادة الانقلاب، بأنهم على استعداد للحوار والتعاون معهم،خشية أن يسعى الإنقلابيون-في حال احساسهم بالخطر- إلى البحث عن دعم من قوى خارجية أخرى، مثل الصين أو روسيا أو تركيا و غيرها من الدول التي قد تستغل الفرصة للتدخل، كما حصل في بعض الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات مماثلة.
على أي حال و بغض النظر عن الحقيقة الكامنة وراء هذا الانقلاب، سواء كانت نتيجة تدبير فرنسي أو أنه ثورة قصر، يظل الواقع واحدًا ، وهو أن هذا الإنقلاب يختلف تمامًا عن ما حصل في النيجر وغيرها من الدول التي شهدت انقلابات تحمل نزعة استقلالية مناوئة لفرنسا و الغرب و مصالحهم الإستعمارية، فإما أن يكون هذا الانقلاب استمرار للهيمنة الفرنسية على الغابون، ولكن بحلة جديدة، أو محاولة لتجديد وجه نظام فاسد ومستبد، دون أي تغيير في طبيعته، وتبعيته.

> الانقلاب لم يكن نتيجة لتنسيق فرنسي، ولكن سعت فرنسا والغرب إلى احتوائه

أخبار قصيرة

كابل: نحن مستعدون للتفاعل مع المجتمع الدولي بشأن قضايا أفغانستان

قال بلال كريمي، نائب المتحدث باسم الحكومة المؤقتة في أفغانستان، إن المسؤولين في كابل مستعدون للحوار والتفاعل مع المجتمع الدولي بشأن قضايا مختلفة تتعلق بأفغانستان.
وأضاف أن أفغانستان تسعى إلى التفاعل الإيجابي على أساس الاحترام المتبادل مع جميع الدول بما فيها جيرانها. وأكد كريمي أن المسؤولين في كابل مستعدون للتفاوض في جميع المسائل وخاصة المسائل المتعلقة بالجوانب والأبعاد الخارجية لأفغانستان. وكان أمير خان متقي، وزير خارجية الحكومة المؤقتة في أفغانستان، قد أشار سابقا إلى أن بعض الدول والمنظمات الدولية التي كانت تتفاعل سلبا مع كابل في الماضي، تتحرك الآن نحو التفاعل الإيجابي.

تعاون نيودلهي مع تل أبيب للتجسس على المواطنين الهنود

أفاد موقع سي آي المتخصص في التقنيات المتقدمة باللغة العبرية، أن شركة إسرائيلية مجهولة تدعى "Septir-والتي يبدو أنها شركة وهمية لإخفاء اسم الشركة الحقيقية المنفذة لهذا المشروع- تتعاون مع الحكومة الهندية لتطوير نظام للتجسس على المواطنين الهنود عبر شبكة الإنترنت. من المقرر أن يراقب هذا النظام نشاط جميع ١,٤ مليار نسمة من سكان الهند على وسائل التواصل الاجتماعي. طالب ناريندرا مودي رئيس وزراء الهند جميع شركات الإنترنت في هذا البلد بتثبيت نظام المراقبة في خوادم نقل البيانات وقواعد البيانات الخاصة بهم، وجعل منح الترخيص للشركات مشروطا بذلك.

باكستان.. التضخم في ارتفاع والروبية تواصل انهيارها

ارتفع مؤشر التضخم في باكستان إلى ٢٧,٤٪ على أساس سنوي في شهر أغسطس/آب الماضي، وفقا للإحصاءات الرسمية، بسبب تدهور الروبية وفشل الحكومة في السيطرة على ارتفاع الأسعار الناجم عن خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي. وكانت باكستان على حافة التخلف عن سداد ديونها هذا الصيف، قبل أن تحصل على اتفاق مع صندوق النقد الدولي لخطة إنقاذ، لكنّ الصندوق يلزم الحكومة بإلغاء مجموعة من المساعدات التي تساعد على تخفيف تكاليف المعيشة. ومنذ ذلك الحين، تجاوز سعر صرف الدولار حاجز ٣٠٠ روبية، في حين زادت إسلام آباد أسعار البنزين والكهرباء، ما أثار غضبًا شعبيًا واسعًا.

وفق استطلاع للرأي

٥٠٪ من الدنماركيين يؤيدون تجريم الإساءة للرموز الدينية

أظهر استطلاع رأي جديد أن ما لا يقل عن نصف الدنماركيين يؤيدون المقترح الحكومي الأخير القاضي بجعل حرق القرآن الكريم غير قانوني. أجرت شركة "Voxmeter" هذا الاستطلاع على عينة من ألف شخص سئلوا إذا كانوا يرغبون في تمرير التغيير المقترح في القانون أم لا. كانت نتائج هذا الاستطلاع حوالي ٥٠,٢ في المئة "نعم"، و٣٥ في المئة "لا"، و١٤,٨ في المئة ممتنع.
قال بيتر هوملغارد، وزير العدل الدنماركي، الأسبوع الماضي إن الحكومة تعتزم تقديم مشروع قانون يحظر "السلوك غير الملائم تجاه الرموز المهمة للدين لمجتمع ديني". وأضاف: "لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي وهؤلاء القلة يفعلون ما يشاؤون ويثيرون ردود فعل عنيفة". و وفقا للمقترح فالقانون سيجرم كل من يحرق أو يدوس على الكتب المقدسة مثل القرآن الكريم والإنجيل والتوراة في الأماكن العامة.و يأتي هذا القانون ردًا على احتجاجات كثيرة من دول إسلامية على تصرفات مجموعة من المتطرفين اليمينيين المعاديين للإسلام في الدنمارك في الآونة الأخيرة، حيث أثار انتهاك القرآن الكريم في الدنمارك والسويد غضب المسلمين.و في الأسابيع الماضية، استدعت وزارات خارجية بعض الدول الإسلامية من بينها إيران وتركيا الممثلين الدبلوماسيين للدنمارك والسويد احتجاجا على حرق القرآن الكريم ، وكانت الدنمارك والسويد قد أعلنتا سابقا أنهما تبحثان عن طرق لتقييد التجمعات لحرق القرآن الكريم.

> ما لا يقل عن نصف الدنماركيين يؤيدون المقترح الحكومي الأخير القاضي بجعل حرق القرآن الكريم غير قانوني